التحولات الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة (٢٠٠٧ـ ٢٠١٨)

د. مازن صلاح العجلة

كانون ثاني ٢٠٢٠

١. مقدمة

تكاثفت مجموعة من المتغيرات الحادة أثرت وبشكل عميق في طبيعة البنى الاقتصادية والاجتماعية وأدوارها وعلاقاتها في المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. كان الانقسام في منتصف يونيو ٢٠٠٧، متزامنًا مع حصار إسرائيلي شامل على قطاع غزة، التغير الرئيسي الذي استتبع تغيرات فورية حادة، حيث نشأت سلطة الأمر الواقع ذات الخلفية الإسلامية والتي عملت وبشكل فوري على القضاء على أي وجود للسلطة الوطنية ومؤسساتها وكوادرها، الأمر الذي شكل تغيرًا دراماتيكيًا في طبيعة الإطار السياسي الحاكم لقطاع غزة، ناهيك عن توجهات غير تنموية بعيدة عن مصلحة المواطن واعتبارات العدالة الاجتماعية، خاصة تلك السياسة الجبائية المتناقضة مع حالة الركود الاقتصادي وشيوع الفقر.

لقد انعكست هذه التحولات السياسية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية حيث برزت العديد من التحولات في البُنى الاجتماعية للمجتمع، وأنماط العلاقات والنظم الاجتماعية. والتي اثرت على أنماط الإنتاج والبنية الطبقية والقيم الاجتماعية، وساعدت حدة التغيرات السياسية وعمقها واستمرارها على تشكل هذه التحولات خلال بضعة سنوات، الأمر الذي قد يختلف مع طبيعة التحولات، والتي قد تتم في زمن أطول وتدرج أكثر بطئًا.

تتحدد المشكلة الرئيسة لهذه الورقة في رصد وتحليل أبعاد التحولات الاقتصادية الاجتماعية في قطاع غزة؛ في محاولة للوقوف على واقع التحولات الاجتماعية بعد الانقسام وحتى العام ٢٠١٨ (وفقًا لتوفر البيانات)، والانعكاسات المترتبة عليها.

٢. مقاربة نظرية

تحفل أدبيات الموضوع بالعديد من المفاهيم والنظريات ذات العلاقة. إلا أن الاهتمام سينصب على المعالجات التي تُبرز دور الاضطرابات السياسية والحروب والإيديولوجيات وقضايا الصراع عمومًا في التحولات الاقتصادية والاجتماعية، نظرًا لارتباط موضوع الورقة بهذه الابعاد تحديدًا.

تُعرّف التحولات الاجتماعية بأنها: "كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بنائه أو وظائفه خلال فترة زمنية" (كداي، ٢٠١٥)، في هذا السياق يؤكد ستيفن كاستلز Stephen Castles)) على أن "التحول الاجتماعي يعني فكرة أساسية عن الطريقة التي يتغير بها المجتمع والثقافة استجابة لعوامل مثل النمو الاقتصادي أو الحرب أو الاضطرابات السياسية" (Castles، ٢٠٠١)، كذلك ركز آخرون على أن "التحول الاجتماعي ينطوي على تغيير أساسي في المجتمع" (Khondker و Schuerkens، ٢٠١٤). تؤكد التعريفات السابقة على قضيتين أساسيتين، تتعلق الأولى بمدى وموضوع التحولات، والتي تصيب البُنى المجتمعية وأدوارها، وما يرتبط بهذا التغير من تحول في الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية، وما يطرأ من تغيرات على القيم والمفاهيم، ناهيك عن الاهتمام بالعوامل المؤثرة وخاصة الحروب والاضطرابات السياسية. أما القضية الثانية فإن هذه النماذج من المفاهيم توضح مدى الترابط بين مفهوم التحولات والتغير الاجتماعي، ففي هذا الإطار يذهب عالم الاجتماع الإنجليزي أنتوني غدنز (Antoni Gidnz) إلى القول بأن "التغير الاجتماعي هو تحول في البُنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع" (غدنز، ٢٠٠٥). وعلى نفس المنوال يرى الباحث السوسيولوجي الفرنسي غريغوري لازاريف (Grigori Lazarev) من جهته أن التغير الاجتماعي "هو التحول القابل للملاحظة الذي يؤثر في بنية ووظيفة التنظيم الاجتماعي لجماعة ما، ويغير مجرى تاريخها" (النعناع، ٢٠١٧). فالتغير اذًا هو تحول في حد ذاته، حيث يُركز تعريف التغير على التحول الذي يصيب البنى الاجتماعية ووظائفها.

قدمت العديد من النظريات تأصيلها النظري للتغير الاجتماعي (النعناع، ٢٠١٧)، إلا أن تركيزنا في هذه العجالة سيركز على النظرية الماركسية سواء الكلاسيكية منها أو الحديثة، باعتبار أنها تنطلق في تحليلها للتغير الاجتماعي من الصراع بين الطبقات بما يتناسب مع محور الورقة كما أشرنا. يقرر كارل ماركس في كتابه نقد الاقتصاد السياسي "أن الناس في إنتاجهم الاجتماعي لحياتهم يدخلون في علاقات محددة، وهي علاقات إنتاج تطابق درجة معينة من تطور قواهم الإنتاجية المادية. ويشكل مجموع علاقات الإنتاج هذه البنيان الاقتصادي للمجتمع" (ماركس، ١٩٦٩). ومن ثم فإن التغير عند ماركس يتأثر بقوى الإنتاج والعلاقات السائدة بين الطبقات الاجتماعية، ويؤثر ذلك في أسباب تصارعهم. من هذا المنطلق، فإن حدوث الصراع يترتب على التناقض في الرؤى الأيديولوجية والنتائج المرتبطة به، والتي قد تجعل من غير الممكن تسوية أو حل هذه الصراعات من خلال عملية المساومة. بل إن الأمر يصبح أكثر صعوبة عندما يتعلق الموقف بصراعات المصالح المرتبطة بتشعب الاختلافات الأيديولوجية بين طرفي أو أطراف الصراع، حيث يضيف البعد الأيديولوجي وضعا خاصا على الصراع يزيد من تعقيده فيصعب بالتالي على طرفيه، أو أطرافه، التوصل إلى حلول مرضية لكليهما (Drukman، ١٩٩٣).

يتوسع أنصار الماركسية المحدثين في مفهوم الصراع وأسبابه مركزين على التوفيق بين الماركسية التقليدية التي تركز على الصراع، والوظيفية البنائية التي تركز على التوازن النسقي. حيث يرون ان الصراع في طياته يحمل مضمون احترام للنظام والسلطة واعتبار الصراع أداة للتغير والتحديث، حيث حاول عالم الاجتماع الالماني Ralph Dahrendorf تلقيح نظرية الصراع الاجتماعي بأطروحة الفكر الماركسي فكان كتابه الطبقة وصراع الطبقات في المجتمع الصناعي (Dahrendorf، ١٩٥٩). فهو يرى أن الصراع ليس محصورا بين العمال ومالكي وسائل الإنتاج فقط، وإنما يمكن أن يتم بين أية جماعات أو أقسام في المجتمع ينقصها الشعور بالمساواة مثل البيض والسود والرجال والنساء، الشباب وكبار السن، الجماعات الدينية ...الخ (Tittenbrun و Dahrendorf). وبذلك أخرج Dahrendorf الصراع من حتمية المجال الاقتصادي إلى معايير جديدة تتعلق بالطبقة والسلالة والولاءات أو المعتقدات الدينية، وغيرها.

لا يقتصر دور الصراع في التحولات على نتائجه السياسية لصالح طبقة دون الأخرى فقط، بل يتبلور ويتضح من خلال استمرار دور الإيديولوجيات وما تفرزه من سياسات وبرامج تعزز هذه التحولات.

٣. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الانقسام: عرض موجز

عمل الاقتصاد في قطاع غزة في ظل وجود مكثف للمستوطنات التي احتلت ما يقرب من ٤٠٪ من مساحته حتى العام ٢٠٠٥. أضف إلى ذلك استمرار المنهجية الإسرائيلية الاستعمارية في حصار النشاط الاقتصادي واستغلال الموارد، الأمر الذي عزز حالة نكوص التنمية (de-development) وساهم في تراجع القدرة الإنتاجية المحلية، وتضخم في الخدمات غير المرتبطة بالإنتاج، وفي توليد وإدارة الريع، وبالتالي أضعفت القدرة الاستيعابية المحلية لسوق العمل. أدت هذه القيود بدورها إلى عدم استقرار النمو الاقتصادي، الذي بات يعتمد بدرجة مبالغ بها على الإنفاق الاستهلاكي المُولِد للاستيراد، كما خلقت بيئة أعمال غير مواتية للاستثمار وللإنتاج المحلي، وعززت حالة الارتهان للاقتصاد الإسرائيلي. ورغم ما تم تحقيقه من انجازات مهمة، إلا انه لم يكن شاملًا أو كافيًا لسد أبرز الفجوات الاجتماعية والاقتصادية، وبقي الأداء في تلك المجالات عرضة للتراجع عند التعرض لأي هزة خارجية، أو نتيجة أوجه القصور في الأداء الفلسطيني المؤسسي والسياساتي.

يؤكد ضعف هذه الحالة الريعية من النمو الاقتصادي استمرار معدلات البطالة والفقر في الارتفاع، حيث وصلت البطالة إلى ٣٢٪ عام ١٩٩٨، وبرغم تراجعها حول ٢٠٪ بعد ذلك، إلا أنها عادت للارتفاع لتصل إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٧، وبالمثل ارتفع معدل الفقر من ٣٣٪ عام ١٩٩٨ إلى ٥٢٪ عام ٢٠٠٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

لقد ساهم في تعزيز الحالة الريعية لتوليد الدخل تركز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في الاستثمارات السهلة وذات العائد السريع والكبير مثل القطاع العقاري والاستهلاكي، خاصة المتعلق بالسياحة، والنزوع نحو الاستهلاك، وتوسع الاقتصاد الخدمي على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى (تراجع نصيب القطاعات الإنتاجية من ٢٤٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٦، وزاد في المقابل نصيب قطاع الخدمات من ٦٧٪ إلى ٧٧٪ لنفس الفترة). كان من أبرز التحولات المُسَجلة في ظل هذا التطور الريعي التغيرات الحضرية من مبان شاهقة، وتكاثر المؤسسات الخدمية، والتنظيمات السياسية، ناهيك عن التغيرات الشكلية في المدن. وتزايد حجم ودور الطبقة الوسطى نتيجة تزايد موظفي القطاع العام وموظفي المؤسسات الأهلية والدولية والبنوك وغيرها. يُلاحظ جميل هلال في هذا السياق أن الرأسمال المالي والعقاري، الذي ساهم في تطور هذه الحالة، وولّد علاقات تراتبية جديدة بين مكوناتها وبين هذه ومحيطها، ساهم مع عدد واسع من المنظمات المدنية المحلية والدولية والسلطة الفلسطينية، في توليد حالة إنكار لواقع الاحتلال الاستيطاني ولحالة التبعية المفرطة، التي يعيشها المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية والاقتصادية والثقافية (هلال و السقا، ٢٠١٥).

ولم يكن هذا التوجه ليتم بعيدًا عن السياسات المحابية لليبرالية الجديدة التي تبنتها السلطة وأضعفت من ثم دورها المطلوب، خاصة في ظل استمرار الاحتلال وإجراءاته، في ضرورة التخطيط الوطني الشامل، واكتفت بالتخطيط التأشيري، ودعم قوى السوق، الأمر الذي أدى إلى تراخي دور القطاع العام القيادي في العملية الاقتصادية، وفي محاربة الفقر والبطالة واللامساواة، وفي توفير الخدمات الاجتماعية للجميع.

٤. التحولات الاقتصادية

١.٤. البيئة العامة للتحولات الاقتصادية: الحصار وغياب الرؤية التنموية والأنفاق

- يمثل الحصار في استراتيجية الاحتلال منهجية أساسية للتعامل مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، قوامها ثلاثة محاور رئيسية، هي السيطرة الإسرائيلية على الموارد، والسيطرة على الحدود والمعابر، وشلّ قدرة الجانب الفلسطيني على اتخاذ القرار، وبذلك تضمن سلطات الاحتلال استمرار حالة التبعية الاقتصادية لإسرائيل، وعدم قدرة السلطة على النمو والتطور وبناء مؤسسات الدولة. حدثت تغيرات جوهرية في أساليب سيطرة الاحتلال على

قطاع غزة بعد سيطرة حركة حماس عليه في حزيران العام ٢٠٠٧. اتخذت إسرائيل عدة إجراءات رئيسية أسست لمنظومة الحصار الشامل، فقد فرضت قيود شديدة على أنشطة التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى تراجع كبير في حجمها ودورها. وانتهى التبادل التجاري عمليًا، عندما أوقفت التعامل بالكود الجمركي لقطاع غزة، واعتبرت قطاع غزة كيانًا معاديًا، وأغلقت كافة المعابر التجارية مع إسرائيل بالكامل ما عدا معبر كرم ابو سالم. وأصبح من المستحيل فعليًا استيراد أي شيء (ما عدا السلع الإنسانية). وتم تقليص دخول الوقود بكافة أنواعه. كذلك حدد الاحتلال مناطق ممنوع الوصول إليها وهي أراضٍ زراعية متاخمة للحدود الشرقية، يدخل في نطاقها ما يقرب من ٣٥٪ من الأراضي الصالحة للزراعة. وقلصت إسرائيل، كذلك، المناطق البحرية التي يُسمح لصيادي الأسماك الفلسطينيين الوصول إليها بعيدًا عن الشاطئ (أوتشا و برنامج الأغذية العالمي، ٢٠١٠). ورغم قسوة هذه المنظومة على الاقتصاد الفلسطيني في القطاع، إلا أن الضرر الأكبر تمثل فيما خلّفته ثلاث اعتداءات عسكرية أسفرت عن خسائر شديدة الأثر وعميقة مست التماسك الاجتماعي ونسيج المجتمع وبُنيته، فقد ذهب ضحية هذه الاعتداءات الاستعمارية آلاف الشهداء ودُمرت عشرات آلاف المنازل والبنى التحتية والمنشآت الاقتصادية.

- إن التنمية بمعناها الشامل شديدة التأثر بالإطار السياسي وطبيعة السلطة السياسية القائمة. تؤكد التجارب أن التنمية مسار سياسي اجتماعي أكثر منه عملية تقنية بحتة تتمحور حول مجموعة مؤشرات إحصائية. ومن ثم، يؤدي الافتقار للاستقرار السياسي إلى ارتباك أي برنامج إنمائي، لأن البيئة العامة الناظمة لعملية التنمية (إداريًا وقانونيًا وأمنيًا...) سيَعتَورها قصور واضح كرافعةٍ أساسية لعملية التنمية. إن تشكل سلطة الأمر الواقع غداة الانقسام كان سببًا رئيسيًا لعملية نكوص التنمية، حيث افتقدت هذه السلطة للخبرة والإطار المؤسسي البيروقراطي اللازم لعملية التنمية، ومارست سياسات أمنية وحزبية قاسية تجاه الحريات وحقوق الإنسان، وفي ظل غياب السلطة التشريعية والقانونية، فقد تبدى واضحًا غياب الرؤية التنموية الوطنية، وشراهة لا حدود لها في الجبايات المالية بشتى مسمياتها وأنواعها، بعيدًا عن القانون واعتبارات العدالة الاجتماعية. لقد افتقرت الحالة الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة لدور كل من القطاع العام والقطاع الخاص، حيث اقتصر دور سلطة الأمر الواقع (لو سلمنا تجاوزًا بأنها تمثل القطاع العام)، في محاسبة القطاع الخاص ماليًا وإرهاقه بشتى أنواع الضرائب، ناهيك عن مزاحمته (crowding out) بالتغلغل في أنشطته الاقتصادية وذلك من خلال الاشتراك في مشروعات انتاجية وخدمية قائمة أو مشروعات جديدة، تابعة للحركة بشكل غير مباشر، بما في ذلك احتكار بيع سلع مهمة (مثل السجائر والوقود)، والمتاجرة في العقارات والأراضي. وقامت الحركة بإنشاء شركات مالية ومصرفية مثل البنك الإسلامي الوطني، وبنك الإنتاج، وشركة الملتزم للتأمين، والعديد من محلات ومكاتب الصرافة، وجميعها غير مرخص من سلطة النقد الفلسطينية، إضافة لمشاريع سكنية وفنادق ومراكز تسوق ومنتجعات ومشاريع زراعية ومزارع سمكية وغيرها.

٢.٤. اقتصاد التهريب عبر الأنفاق الحدودية مع مصر

لا شك أن التهريب عبر الأنفاق كظاهرة، يعتبر إشكاليًا حتى في أفضل الأوضاع، فهو توجه تجاري بحت لاستغلال نقص السلع في الأسواق وليس له علاقة بكسر الحصار، هذا إذا لم يكن قد أكده وأطال عمره. وتم ذلك بتوجيه ورعاية وتنظيم من حماس، وساهم في إعفاء الاحتلال من مسؤوليته تجاه قطاع غزة الذي ما زال محتلاً وفقا للقانون الدولي. يجب أن تُفهم تجارة الأنفاق، مع ما توفر من ايجابيات، على أنها كانت تمثل إعادة تشكيل خطرة ومؤذية أكثر فأكثر للنشاط الاقتصادي والاجتماعي.

شكلت اقتصاديات التهريب عبر الأنفاق الحصة الأكبر من التجارة قدرتها بعض المصادر بحوالي ٨٠٪ من الواردات والإيرادات المدنية للقطاع بأكمله. بينما بلغ ما جمعته "سلطة الأنفاق" في حركة حماس من تراخيص الأنفاق والضرائب المهربة عبرها ما يقارب ١٥٠-٢٠٠ مليون دولار سنة ٢٠٠٩، وفقا لنفس المصدر (Sayigh، ٢٠١٠). وبناءً على أدلة متفرقة من المرجح أن تكون

هذه التجارة قد بلغت ذروتها بمبالغ تَقْرُب من ٦٠٠ إلى ٨٥٠ مليون دولار سنويًا. وثمة حقيقة لم تنل ما تستحقه من الفهم وهي أنه مقابل هذه البضائع تم تصدير الأموال النقدية بصورة ثابتة عبر الأنفاق إلى خارج غزة، بمعدل حوالي ٧٥٠ مليون دولار سنويًا (Yaari و Ofer، ٢٠١١).

وتشير إحصاءات غير رسمية إلى أن التهريب أسفَرَ عن ظهور طبقة جديدة من الأثرياء يزيد عددهم عن ٢٠٠٠ شخص أصبحت ثرواتهم بالملايين (ابو مدللة و ابو حطب، ٢٠١٤)، جراء التربح السريع والفاحش من التهريب لصالح تجار ومحتكرين مرتبطين غالبًا، بشخصيات متنفذة، وذلك خلال عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ فقط، في الوقت الذي تجاوزت فيه معدلات الفقر ٤٠٪ من الأفراد داخل قطاع غزة خلال هذين العامين.

أدت الزيادة في القدرة الشرائية لدى الأثرياء الجُدد إلى مزيد من التشوهات، كما لاحظت سارة روي (روي، ٢٠١٨)، خاصة في طبيعة استثماراتها، فهؤلاء كانت تنقصهم الخبرة لممارسة الأعمال التجارية الرسمية وإدارتها، وبإمكانهم الاستثمار محليا فقط، وبالطرق التقليدية كالأراضي والعقارات. الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار العقارات عدة أضعاف. تقبع هذه الفئة الجديدة مع استثماراتها وتجارتها التي خَلقَت نمطًا تجاريًا مشوهًا أثّر على النظام التجاري التقليدي، تقبع خارج نطاق الاقتصاد الرسمي. ومع سنوات الحصار الطويلة تم تقويض الاقتصاد الرسمي لقطاع غزة لصالح الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

أدت هذه الظواهر إلى فوارق اجتماعية واقتصادية بين الأغنياء وشريحة من الأغلبية الساحقة ممن لا يملكون شيئًا. إضافة إلى الفوارق الجغرافية، حيث الجنوب المزدهر بحكم موقع الأنفاق الحدودي، والشمال الضعيف والبعيد الذي لم يتأثر كثيرًا بآثار الرخاء الناتج عن تجارة الأنفاق، وفقًا لرأي بلهام (Pelham، ٢٠١٢)، الذي ألمح أيضًا إلى تحولات مماثلة في التجارة مع تراجع طرق التجارة القائمة عبر الموانئ الإسرائيلية، وانتعاشها مع مصر بعد توقف دام أربعين عامًا. فقد وجدت النخبة التجارية، التي طورت علاقات مع الموردين الإسرائيليين والأوروبيين الغربيين، أن مكانتها ونفوذها في غزة يتعرضان لخطر متزايد من قبل جيل جديد من المهربين الذين يستغلون طرق التجارة غير الرسمية القديمة الممتدة جنوبًا إلى السودان، والذين سرعان ما قاموا بتنويع مصادر الإمداد الخاصة بهم لتشمل المصريين، الموردين الصينيين والأتراك (Pelham، ٢٠١٢). وبينما تفوقت النخبة التجارية بالأمس على اللغات الأجنبية التي اكتسبتها من خلال السفر والتعليم، فإن البرجوازية الجديدة للمهربين كانت أقل تعليمًا ولكنها استفادت من الروابط العشائرية عبر الحدود ودعم سلطة الأمر الواقع. وهكذا، أصبحت الأنفاق محركًا رئيسيًا للحركة التصاعدية والتغيير الاجتماعي، وتمكين المجموعات المهمشة سابقًا.

تجدر الإشارة، في نهاية مناقشة موضوع الأنفاق وتداعياته إلى ظاهرة ارتبط بوجوده وهي ظهور شركات توظيف أموال غير رسمية، مرتبطة بالأنفاق وأرباحها، تدفع فوائد عالية جدا للمودعين، وتشير تقديرات غير رسمية بأن هذه الشركات قد استطاعت جمع حوالي ٦٠٠ مليون دولار، وجميعها أعلن إفلاسه بعد شهور أو أكثر ولم يسترد المودعين إلا جزءًا يسيرًا من أموالهم يقدر بنحو ١٦٪ من حجم الوديعة الأصلي، وقد تم ذلك بناء على تقديرات من لجنة شكلتها حماس لحل هذه الاشكالية.

٣.٤. معدلات النمو والمصدر الريعي

لا تُظهر الاحصاءات الخاصة بنمو الناتج المحلي الاجمالي في القطاع اتجاهًا عامًا واضحًا لتطور معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، بل تسلك سلوكا عشوائيا يفتقر للاستقرار. فهناك خمس سنوات كان فيها النمو سالبًا، انعكاسًا لحالة من الركود الاقتصادي يمر بها الاقتصاد (٢٠٠٨، ٢٠١٤، ٢٠١٧، ٢٠١٨) بينما تجاوز النمو معدل ١٠٪ في عامين ليصل إلى ١٧.٧٪ عام ٢٠١١، ويرجع ذلك في الغالب إلى الانتعاش انطلاقًا من قاعدة اقتصادية متدنية انخفض فيها الناتج بأكثر من ١٠٪ انخفاضًا تراكميًا خلال السنوات الثلاث الأولى لفترة الدراسة، إضافة إلى الأثر المحدود لتخفيف القيود الإسرائيلية على الواردات منتصف عام ٢٠١٠. وفي المتوسط لم يتجاوز معدل النمو للفترة كلها ٣.٢٪. إن أخطر نتيجة ترتبت على هذا الضعف في تطور الناتج وتراجعه لعدة سنوات

حـدوث تغيـرات هيكليـة تمثلـت فـي انخفـاض كبيـر فـي مساهمة قطاع غـزة فـي إجمالـي الناتـج المحلـي الفلسـطيني مـن حوالـي ٣٤٪ فـي المتوسـط للفتـرة ١٩٩٧-٢٠٠٦، إلى ٢٥٪ في المتوسـط للفتـرة ٢٠٠٧-٢٠١٨. لقـد حققـت هـذه النسـبة أعلـى مستوًى لها عام ٢٠٠٥، إذ بلغت ٣٧.٤٪، بينما وصلت عام ٢٠١٤ إلى ٢٢.٩٪ وهو أدنى مستوًى لها.

حتـى حالـة ضعـف النمـو الاقتصـادي، أي تسـجيل معـدلات نمـو منخفضـة ولكـن مسـتمرة أمـلًا فـي تزايدهـا لاحقًـا، غيـر مسـتدامة. فالنمـو تركـز فـي قطـاع البنـاء وكان، غالبًـا، موجهـا نحـو إعـادة بنـاء البنيـة التحتيـة المُدَمـرة وليـس نحـو فتـح مجـالات نمـو جديـدة. ناهيـك عـن ارتباطـه الوثيـق بالاسـتهلاك المدعـوم مـن المسـاعدات ومـا تنفقـه السـلطة علـى قطـاع غـزة. مـن الواضـح إذن، أن النمـو الاقتصـادي الـذي تحقـق لـم يكـن متصـلا بـأي حـال مـن الأحـوال بتعزيـز القـدرات الإنتاجيـة لتمهيـد الطريـق نحـو تنميـة مسـتدامة. وتُعـزَى أسـباب الضعـف والوهـن فـي النمـو الاقتصـادي وفقـا لتقريـر للاونكتـاد، إلـى تراجـع قاعـدة النشـاط الاقتصـادي خـلال السـنوات السـابقة، وعـدم اسـتخدام المـوارد البشـرية والماديـة والطبيعيـة المتاحـة أو اسـتخدامها بشـكل منقـوص، فـي ظـل اسـتمرار القيـود المفروضـة علـى الـواردات والصـادرات، وسـائر القيـود علـى جانبـي العـرض والطلـب (الاونكتـاد، ٢٠١٣).

يتضـح مـن هـذه التحليـلات أن ثَمّـةَ تغيـرات هيكليـة أيضًـا حدثـت فـي تطـورات الناتـج المحلـي ومعـدلات النمـو الاقتصـادي المسـتنبطة منـه، تتمثـل فـي هشاشـة الناتـج المحلـي وعـدم قدرتـه علـى العـودة لأعلـى مسـتوًى لـه عـام ٢٠٠٥، وهـو ١٧٩٣ مليـون دولار، إضافـة إلـى تغيـرات فـي طبيعـة العوامـل المؤثـرة فـي نمـوه، وهـي المسـاعدات والإنفـاق الحكومـي. كذلـك يُعتبـر مـن التغيـرات الهيكليـة، تزايـد حـدة ضعـف معـدلات النمـو الاقتصـادي وتزايـد وصولهـا إلـى المسـتوى السـالب، وتأثرهـا أيضـا بالمكـون الاستيرادي للناتج المحلي.

٤.٤. تغير الهيكل الاقتصادي

اتضـح قبـل قليـل كيـف أن هنـاك تغيـرات هيكليـة حدثـت فـي طبيعـة الناتـج المحلـي وبنيتـه، وفـي ظـل اسـتمرار البيئـة غيـر المحفـزة للنشـاط الاقتصـادي، فقـد تعـززت تشـوهات هيكليـة قديمـة وبـرزت أخـرى جديـدة. ولعـل أبـرز التغيـرات الهيكليـة مـا حـدث لمسـاهمة القطاعـات الانتاجيـة (الزراعـة والصناعـة) فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي، حيـث انخفضـت مـن ٢٢٪ عـام ٢٠٠٧، الـى ١٣٪ عـام ٢٠١٨. في المقابل ارتفعت مساهمة قطاع الخدمات من ٦٥٪ عام ٢٠٠٧، الـى ٧٧٪ عـام ٢٠١٨. عـززت هـذه التغيـرات الهيكليـة مـن ضعـف القطاعـات الانتاجيـة، وسـاهمت بقـوة فـي تراجـع قدرته على أداء دوره الاستراتيجي.

ومـن التغيـرات الملفتـة للنظـر تزايـد مسـاهمة الاسـتهلاك النهائـي فـي الطلـب الكلي مـن ٥٦٪ الى ٦٦.٣٪، بينما اسـتمرت كافـة مؤشـرات الاسـتثمار فـي التراجـع وخاصـة مسـاهمته فـي الناتـج المحلـي التـي بلغـت في المتوسـط للفترة كلهـا ٣٪ فقط بينما وصلت الى ٢٧٪ خلال الأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٧.

لمزيـد مـن التأكيـد علـى هـذه التغيـرات الهيكليـة نقـارن بيـن حجـم الـواردات خـلال العقديـن السـابقين حيـث بلـغ حجمهـا للسنوات العشر الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٦) ٨,٨٥٧.٩ مليون دولار، بينما كان في الثانيـة (٢٠٠٧-٢٠١٦) ٦,٨٧٨.٨ مليـون دولار، وبمعـدل نمو سـلبي نسبته ٢٣.٤٪، رغم أن عدد السكان زاد في هذه الفترة بمعدل ٣٥٪، الأمـر الـذي أدى الـى انخفـاض مسـاهمة غـزة فـي الـواردات الاجمالية لتصبح ١٥٪ بعد أن كانت ٣٦٪ (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسـطيني، سـنوات مختلفـة)، وهـو خلـل مكمـل لحالـة التشـوهات السـابقة والمصاحبـة لتزايـد مسـتويات التراجـع الاقتصـادي. لقـد انعكسـت هـذه التشـوهات فـورًا علـى سـوق العمـل الـذي أصبـح عاجـزًا عـن الاسـتجابة لتطـورات العـرض والطلـب، ومـن ثـم تزايـدت معـدلات البطالـة سـنويًا وبنسـب عالية جدًا، وهو ما سنعرج عليه بعد قليل.

٥. التحولات الاجتماعية

تضـررت القطاعـات الاجتماعيـة جـراء هـذه البيئـة المعقـدة سياسـيًا واقتصاديًـا، سـواء تمثـل ذلـك بانتشـار البطالـة والفقـر، أو تراجـع الخدمـات الأساسـية وتدنـي جودتهـا، أو مـا لحـق بالبنية الاجتماعية من حِراك اجتماعي أفضى الى تقلبات

طبقية حادة. نسلط فيما يلي الضوء على هذا المشهد المتحول.

١.٥. تآكل رأس المال البشري: البطالة والفقر

كان لرأس المال البشري النصيب الأكبر من تداعيات التقلبات السياسية والتراجع الاقتصادي، فقد بات معظم الناس يعيشون في إحدى عتبات الفقر التي باتت متنوعة بعد انتشاره عميقًا في أنسجة المجتمع، وذلك نتيجة الزيادات المتتالية في معدلات البطالة سنويًا، حتى أصبح عدد العاطلين أكبر من عدد العاملين عندما وصل معدل البطالة ٥٢٪ عام ٢٠١٨، بعد أن كان حوالي ٣٣٪ عام ٢٠٠٧. وبلغ عدد العاطلين عن العمل ٢٧٦ ألف عاطل عام ٢٠١٨، بعد أن كان ٨٥ ألف عام ٢٠٠٧، أي بزيادة بلغت ٢٢٥٪. ومما يزيد المشهد سوءًا أن بطالة الشباب تزايدت من ٤٨.٦٪ الى ٦٨.٦٪، وقد وصلت بين الاناث الشابات الى ٧٥٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧، ٢٠١٨).

تزامنت هذه الارتفاعات المتتالية لمعدلات البطالة مع انخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي، الذي تذبذبت معدلات نموه بين نسب متدنية واخرى سالبة، وبلغ في المتوسط للفترة كلها ١٢.٣٪. وللمقارنة فإن أعلى مستوى حققه نصيب الفرد في الناتج المحلي لقطاع غزة كان عام ١٩٩٨، حيث بلغ ١٤٢٠.٧ دولار، ولم يَعُد إلى هذا المستوى بعد ذلك مطلقًا، فقد وصل إلى ١٣٧٤.٥ دولار عام ٢٠٠٥، بينما كان أعلى مستوى لفترة الدراسة عام ٢٠١٣ حيث وصل إلى ١١٨٣ دولار، ثم تراجع إلى ١١٣٨ عام ٢٠١٦. ورغم انخفاض الناتج المحلي في القطاع عام ٢٠١٨، فإن نصيب الفرد منه وصل الى ١٦٧٠ دولار بسبب تغير سنة الاساس من ٢٠٠٤ الى ٢٠١٥.

لقد أدى ذلك الى تزايد كبير في نسبة الفقر المطلق والمدقع للأفراد، حيث زاد الاول من ٣٨٪ عام ٢٠١١ الى ٥٣٪ عام ٢٠١٧، بمعيار الاستهلاك الشهري (وفقًا لآخر تقرير للفقر)، بينما زاد الفقر المدقع من ٢١.١٪ عام ٢٠١١ الى ٣٣.٨٪ عام ٢٠١٧. وبالتالي، هناك ارتفاع بحوالي ٦٠٪ في نسب الفقر المدقع للأفراد في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح انفاق واستهلاك الاسرة، تشرين أول ٢٠١٦، أيلول ٢٠١٧). ويصل معدل الفقر بمعيار الدخل الى ٧٠٪ من الأفراد، وهو معيار أكثر دقة يُحسب بعيدًا عن أثر المساعدات في تخفيض الفقر. لقد أفضت هذه المؤشرات الخطيرة الى تدني مستويات المعيشة وضيق سبل العيش، وتزايد الاعتماد على المساعدات، وتزايد معدلات انعدام الامن الغذائي، الأمر الذي انعكس سلبًا على الصحة النفسية والعامة لأفراد المجتمع وعلى قدراتهم على تأمين أساسيات الحياة لأسرهم فضلاً عن توفير الرعاية الصحية وفرص التعليم المناسب.

٢.٥. الخدمات الأساسية والبنى التحتية

يمثل حجم السكان الكبير نسبيًا، على بقعة صغيرة من الارض (بلغت كثافة السكان ٥,٢٣٨ نسمة/كم٢)، الى تزايد الضغط على الخدمات والمرافق العامة والبنى التحتية والتطورات الاجتماعية عمومًا. لم تتمكن الخدمات العامة في التعليم والصحة والمرافق العامة من مياه وكهرباء من مواكبة الطلب المتزايد. وتؤدي القيود المفروضة على القطاع داخليًا وخارجيًا، والأضرار التي لحقت بسبب الاعتداءات الإسرائيلية العسكرية وانخفاض الموارد البشرية والروح المعنوية إلى تدهور تدريجي في نوعية الخدمات. وتعكس المؤشرات العامة بعض التماسك وأحيانًا بعض التطور في هذه الخدمات والمرافق ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى الأونروا وغيرها من المنظمات الدولية، التي تُوجه جُلَ دعمها وجهدها للبُنى التحتية التي تؤثر بشكل مباشر في حياة الناس وسبل معاشهم.

على صعيد التعليم، يظهر مؤشر عدد المدارس واضحًا لتقييم حالة مرافق التعليم وخدماتها. أشار تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة بأنه كان يجب أن تُبنى ٣٦٩ مدرسة جديدة لمواكبة معدل التحاق الطلاب خلال سنوات الانقسام. ما تم بناءه بجهود وتمويل المجتمع الدولي والأونروا ١٣٧ مدرسة فقط، مايعني وجود فجوة مقدارها ٢٣٢ مدرسة، الأمر الذي يشكل مصدرًا للضغط على المرافق التعليمية. وقد أدت هذه الفجوة إلى ارتفاع نسبة الطلاب في الفصل الواحد لتصل إلى ٣٩.٣ طالب في المدارس الحكومية (UNSCO، May ٢٠١٧). يرافق ذلك وجود ٦١.٧٪ من المدارس الحكومية تعمل بنظام الفترتين، بينما تصل عدد ساعات التعليم إلى ٤ ساعات فقط في اليوم الواحد، مما يشير إلى الضغط على المرافق التعليمية زيادة أعداد الطلبة في

المرحلة الأساسية خلال العقد السابق بمعدل ١٤.٧٪، بينما بلغ هذا المعدل في الضفة لنفس الفترة والمرحلة ٦.٨٪، ويبدو أن استحواذ فئة الأطفال (١٥ فأقل) على نسبة ٤٨٪ من عدد السكان، قد تفسر هذا الفرق الكبير بين الضفة وغزة.

ولا يبدو أن المرافق الصحية وخدماتها أفضل حالًا، ففي الوقت الذي زاد فيه عدد السكان بنسبة ٣٥٪ خلال السنوات السابقة، فإن عدد العيادات الصحية العاملة انخفض من ٥٦ إلى ٤٩ عيادة، ما أدى إلى تزايد حدة الازدحام فيها، وانخفاض الوقت المناسب الذي يُخصص من الطبيب للمريض، وانخفاض جودة الخدمة عمومًا. ورغم أن هناك زيادة طفيفة في أعداد أسرة المستشفيات والأطباء والممرضين في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٦، فإن ارتفاع معدل النمو السكاني يعني أن نصيب الفرد من هذه الخدمات قد انخفض بالفعل خلال الفترة نفسها. وهكذا، فرغم زيادة العدد المطلق لأسرّة المستشفيات في غزة من ٢١٢٨ عام ٢٠٠٧ إلى ٢٣٣٩ عام ٢٠١٦، انخفض معدل الأسرة لكل ١٠٠٠ شخص من ١.٨٠ إلى ١.٥٨ خلال نفس الفترة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي ٢٠١٦، ٢٠١٧).

يشهد قطاع غزة حالة خطيرة من انعدام الأمن المائي وأمن الطاقة. وتردي في الكمية والنوعية. يحصل نصف السكان فقط على المياه لثماني ساعات كل أربعة أيام، بينما يحصل ثلث السكان على المياه لمدة ثماني ساعات كل ثلاثة أيام، والنسبة الباقية تحصل على نفس الساعات كل يومين. لكن هذه المياه لا تصلح للشرب والأكل لذلك فكل السكان يشترون احتياجاتهم من المياه الصالحة للشرب من محطات التحلية فقط.

إن أبرز القضايا إشكاليةً ما يعانيه السكان جراء عدم توفر إمدادات كافية من الكهرباء على مدار الساعة. حيث لم يتوفر ذلك طوال السنوات السابقة، بل وبلغت فترة توفر الكهرباء احيانًا لمدة ٤ ساعات تليها أكثر من ١٢ ساعة بدون كهرباء. لقد ارهقت هذه المشكلة كاهل المواطنين والقطاع الخاص وكافة شرائح المجتمع.

٦. التحولات الطبقية: اضمحلال الطبقة الوسطى

غنيٌ عن البيان أنّ تداعيات حادة في النسيج الاجتماعي قد حدثت غداة الانقسام، ذلك أنّ حراكًا اجتماعيًا لأعلى ولأسفل مفاجئًا وعميقًا وسريعًا قد ترتب على سيطرة حماس وقياداتها على مقاليد الحكم كسلطة أمر واقع، انتقلت على إثرِهِ هذه القيادات وجزء مهم من كوادرها إلى مستوىً اجتماعيٍ واقتصادي جديدٍ بفعل السيطرة على مقدرات البلد ونتيجة تَقلُّد مناصب عليا جديدة والحصول على موارد وامتيازات ودخول ورواتب، الأمر الذي أحدث لدى هذه القيادات والكوادر تحولات إيجابية في مستويات المعيشة والسكن وغيرها. ولا ننسى طبقة الاغنياء الجدد أو أثرياء الانفاق، الذين تربطهم بسلطة الأمر الواقع روابط الشراكات والمصالح واحيانًا تتزامن مع ذلك الروابط الحزبية.

في المقابل، فقَدَ عشرات الآلاف من الجهاز البيروقراطي المدني والعسكري مواقع عملهم، فضلًا عن غياب المئات من القتلى والجرحى. ورغم استمرار حصول هذه الفئات على رواتبها من السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن معظمهم أصبحوا خارج التشكيلة السياسية والإدارية العليا للبلد بل وتمت ملاحقة العديد منهم خاصةً أُولئك الذين ينتمون للأجهزة الأمنية وحركة فتح. بل إن التطور الدراماتيكي الذي حدث في عام ٢٠١٧، والمتمثل في تخفيض رواتب هذه الفئة وإحالة الآلاف منهم الى التقاعد ساهم في تدني أوضاعهم الاجتماعية والطبقية. فمن المُرجح أنّ هذا الحراك الاجتماعي قد ترَكَ آثارًا حادةً بصورة مباشرة وغير مباشرة على حجم ومكانة ودور الطبقة الوسطى في قطاع غزة.

لقد ساهم هذا المشهد في ظل التراجع الاقتصادي المستمر، في زيادة معدلات الفقر التي وصلت إلى فئات الطبقة الوسطى، فأصبح هناك عشرات آلاف الأفراد المُصنَفين ضمن الطبقة الوسطى بالمعايير الاجتماعية والسياسية، ولكنهم فقراء بمعيار الدخل والإنفاق، ومن ثم أصبح من الصعب على هذه الفئات المحافظة على نمط معيشة فئات الطبقة الوسطى ومكانتها الاجتماعية. ولا يغير من معالم هذا المشهد كثيرا توالد فئات جديدة

يمكن تصنيفها ضمن الطبقة الوسطى ممن التحقوا بمؤسسات حماس فأصبحوا واقعيًا من موظفي القطاع العام.

إن هذه الاضافة قد ساعدت على تشظي وشرذمة الطبقة الوسطى أكثر مما وحدت صفوفها وزادت من صلابة بنيانها، ناهيك عن انخفاض ما يتلقونه من رواتب يجعلهم ضمن الطبقة الفقيرة بالمعايير الاقتصادية. وقد لاحظ جميل هلال من زاوية أخرى، أن حالة الانقسام السياسي والجغرافي التي طرأت على الحقل السياسي الفلسطيني لم تؤثر، كما تشير البيانات، على حجم هذه الطبقة، وإنْ ساهمت في تفتيتها وتعميق إحساسها بالقلق إزاء مستقبلها المعيشي. والعجز والتهميش السياسيين (هلال، ٢٠١٣). بينما يرى غازي الصوراني أن الانقسام يمثل مرحلة إعادة إنتاج التخلف في القطاع، وتتولد في مثل هذه الظروف لدى أفراد الطبقة الوسطى حالة من الاغتراب (الصوراني، ١٥/٤/٢٠١٥).

لو اعتمدنا خط الفقر لعام ٢٠١٧، الذي توصلنا اليه سابقًا، والذي يُقدر أن ٧٠٪ من الأفراد يقعون تحت خط الفقر بمعيار الدخل، وبافتراض أن ١٠٪ من السكان يُمثلون الطبقة الغنية، فهذا يعني أن الطبقة الوسطى تبلغ ٢٠٪ فقط من عدد السكان الإجمالي، وبصفة عامة تتوفر العديد من المؤشرات الاحصائية التي تُعزز هبوط فئات من الطبقة الوسطى تحت خط الفقر في ظل عدم توفر أية بيانات أو معلومات عن مستوى استهلاك شرائح هذه الطبقة.

من المؤشرات الدالة على تأثر الطبقة الوسطى بمعدلات الفقر ارتفاع قيمة مؤشر جيني من ٢٩.٣٪ عام ٢٠٠٧، إلى ٣٣.٦٪ عام ٢٠١٧، ويعني ذلك مزيدًا من سوء توزيع الدخل وعدم العدالة. وتتمثل عدم العدالة في زيادة الطبقة الغنية أو زيادة الطبقة الفقيرة أو كلاهما، الأمر الذي يعني في كل الاحوال تراجع حجم الطبقة الوسطى. من أبرز المؤشرات على تزايد الفجوة بين الفئات والطبقات هو اتساع الفجوة بين أجور القطاع العام والقطاع الخاص لصالح الأولى، فقد بلغت نسبة الأجر اليومي للعاملين في القطاع الخاص إلى العاملين في القطاع العام ٦٩٪ (بلغ الفرق بين الأجرين ١٨.٣ شيكل) عام ٢٠٠٧، انخفضت إلى ٥٢.٧٪ عام ٢٠١٦ (بلغ الفرق بين الأجرين ٤٣.٣ شيكل) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي لعام (٢٠١٦، ٢٠١٧).

على صعيد الخصائص الاجتماعية والسياسية للطبقة الوسطى، فقد كان للانقسام الدور الأكبر في تفتيت هذه الطبقة وشرذمتها، حيث تغيرت تركيبتها الاجتماعية بانضمام فئات جديدة لها كونت ثروات بسرعة كبيرة نتيجة العمل في تجارة التهريب عبر الأنفاق الحدودية، أو الحصول على مناصب جديدة وعالية نتيجة الانتماء لحركة حماس بغض النظر عن المؤهلات، ومن ثم استغلال هذه المناصب العامة للتربح السريع. ناهيك عن تأثرهم بأفكار الإسلام السياسي الذي يتناقض مع الهوية الوطنية. في كل الأحوال، استطاعت هذه الفئات الجديدة أن تُحكم قبضتها الأمنية على قطاع غزة لضمان استمرار حكمها ولكنها في كل الأحوال فشلت في إدارة شؤون البلد وسكانه، وتراجعت معظم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم تردت مستويات المعيشة، كما دلت على ذلك كافة المؤشرات التي استعرضناها سابقًا.

٧. نظرة إلى الأمام

يمثل انهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية والمجتمعية شرطًا ضروريًا، وإن كان غير كافيًا، لوقف تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية أولًا، ثم إعادة بناء ما دمره الانقسام والحصار معًا، برؤية تنموية وطنية تقوم على تقوية اقتصاد الصمود، وتبني هذا النسق ضمن إطار المقاومة ضد الاحتلال بمفهومها الشامل. ولا شك أن هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي استعرضتها هذه الورقة ما زالت قابلة للتطور السلبي ما دامت العوامل التي رسمت وعززت مساراتها موجودة على أرض الواقع معززةً بإجراءات ورؤية الانقسام والحصار ومصالح الاطراف ذات العلاقة.

ملاحظات:

١. سنتناول، لاحقًا، بشكل أوسع بعض التفاصيل حول الحراك الاجتماعي وتحولات الطبقات.

٢. كافة الاحصاءات في هذه الفقرة من التقارير السنوية للحسابات القومية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بينما حُسبت النسب من قبل الباحث. رابط التقارير: http://www.pcbs.gov.ps/pcbs_AR.aspx/٢٠١٢_Publications

٣. تُعرف الطبقة الوسطى بأنها "تضم العاملين في القطاع الخاص والعام في فئة الوظائف المكتبية (التي يُطلق عليها وظائف الياقات البيضاء) ويملكون مؤهلات تعليمية ثانوية أو أعلى (العمال ذوي المهارات أو المهنيين)،" وهي بذلك تضم بناء المهنيين والعاملين في القطاع النظامي ذوي المستوى التعليمي الثانوي كحد أدنى والذين يشغلون وظائف الياقات البيضاء، أي كمدراء ومسؤولين حكوميين وكبار الفنيين وأيضًا كعمال دائمين غير يدويين ومشرفين وفنيين من المستوى الأدنى (الاسكوا، ٢٠١٤).

٤. يقيس مؤشر جيني مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر المعيشية في اقتصاد ما عن التوزيع العادل التام. يرسم منحنى لورينز النسب المئوية التراكمية لإجمالي الدخل المتحصل عليه مقابل العدد التراكمي للمتلقين، بدءًا من الشخص أو الأسرة المعيشية الأشد فقرًا. يقيس مؤشر جيني المساحة التي بين منحنى لورينز وخط افتراضي للمساواة المطلقة، معبرًا عنها كنسبة مئوية من المساحة القصوى التي تقع تحت الخط. وهكذا يمثل صفر بمؤشر جيني المساواة الكاملة، بينما تعني ١٠٠ بهذا المؤشر عدم المساواة الكاملة. تستند البيانات إلى بيانات المسوح الأولية للأسر المعيشية المستقاة من المؤسسات الإحصائية الحكومية والإدارات القطرية للبنك الدولي (البنك الدولي، بلا تاريخ).

المراجع:

عبد اللطيف كداي. (٢٠١٥). التحولات الاجتماعية القيمية للشباب المغربي: محاولة للرصد والفهم. مجلة كلية علوم التربية(٧)، ٧٩.

محمد بو النعناع. (سبتمبر, ٢٠١٧). سوسيولوجيا التغير الاجتماعي:رؤية نظرية تحليلية. جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية(٣٤)، ٨٧.

سمير ابو مدللة، و غسان ابو حطب. (٢٠١٤). ظاهرة الانفاق في قطاع غزة: الاقتصاد المدمر، الزواج الكاثوليكي، والحصاد المر. بيرزيت: مركز دراسات التنمية جامعة بير زيت.

سارة روي. (٢٠١٨). قطاع غزة: السياسة الاقتصادية للإفقار التنموي. (ترجمة محمد طربية) بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

جميل هلال. (صيف, ٢٠١٣). الطبقة الوسطى الفلسطينية أمام تحديات الشرذمة السياسية والخمول الفكري-الثقافي والنزعة المحافظة. أوراق فلسطينية(٣)، ٣٤.

جميل هلال، و اباهر السقا. (٢٠١٥). قراءة في بعض التغيرات السوسيو حضرية في رام الله وكفر عقب. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

كارل ماركس. (١٩٦٩). نقد الاقتصاد السياسي. (ترجمة د.راشد البراوي) القاهرة: دار النهضة العربية.

غازي الصوراني. (١٥/٤/٢٠١٥). قراءة في المكانة والدور لكل من الطبقة الوسطى والبرجوازية الصغيرة. مؤتمر العلوم الاجتماعية (صفحة ١١). بيت لحم: جامعة بيت لحم.

البنك الدولي. (بلا تاريخ). مجموعة بحوث التنمية. تم الاسترداد من البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI

أوتشا، و برنامج الأغذية العالمي. (٢٠١٠). بين الجدار والسندان: الأثر الإنساني للقيود الإسرائيلية على الوصول إلى الأراضي والبحر في قطاع غزة. مكتب تنسيق الشؤون الانسانية - الاوتشا.

أنتوني غدنز. (٢٠٠٥). علم الاجتماع. (ترجمة فايز الصياغ، المحرر) بيروت: المنظمة العربية للترجمة.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (بلا تاريخ).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١٧). التقرير السنوي

٢٠١٦ (المجلد ١٧). رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠١٧). التقرير السنوي لعام ٢٠١٦. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (٢٠١٨). مستويات المعيشة في فلسطين: الإنفاق، الاستهلاك والفقر. رام الله: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (تشرين أول ٢٠١٦، أيلول ٢٠١٧). مسح انفاق واستهلاك الاسرة. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٧، ٢٠١٨). مسح القوى العاملة. رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (سنوات مختلفة). الحسابات القومية بالأسعار الثابتة والجارية. رام الله: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

الاسكوا. (٢٠١٤). الطبقة الوسطى في البلدان العربية: قياسها ودورها في التغيير. بيروت: الاسكوا.

الاونكتاد. (٢٠١٣). المساعدة المقدمة من الاونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. جنيف: الاونكتاد.

Castles, S. (٢٠٠١). Studying Social Transformation. International Political Science Review, ١٣ ,(١)٢٢.

Dahrendorf, R. (١٩٥٩). Class and Class Conflict in Industrial Society. Redwood city: Stanford University Press.

Drukman, D. (١٩٩٣). An Analytical Research Agenda for conflict and conflict Resolution. In D. J. Sandole, & H. Van Der Merwe, Conflict resolution theory and practice: integration and application . Manchester: Manchester University Press.

Khondker, H., & Schuerkens, U. (٢٠١٤). Social transformation, development and globalization. Sociopedia.isa(DOI: ١٤-١ ,(٢٠٥٦٨٤٦٠١٤٢٣/١٠.١١٧٧.

Pelham, N. (٢٠١٢, Summer). Gaza's Tunnel Phenomenon:The Unintended Dynamics of Israel's Siege. Journal of Palestine Studies, XLI(٢٠ ,(٤.

Pelham, N. (٢٠١٢, Summer). Gaza's Tunnel Phenomenon:The Unintended Dynamics of Israel's Siege. Journal of Palestine Studies, XLI(٢١ ,(٤.

Sayigh, Y. (٢٠١٠, March). Hamas Rule in Gaza: Three Years On. Middle East Brief(٣ ,(٤١.

Tittenbrun, J., & Dahrendorf, R. (n.d.). Conflict Theory of Social Differentiation and Elite Theory,. Innovative Issues and Approaches in Social Sciences, ١١٩ ,(٣)٦.

UNSCO. (May ٢٠١٧). The Ad Hoc Liaison Committee. Brussels.

Yaari, E., & Ofer, E. (٢٠١١). The Washington Institute for Near East Policy. Retrieved from http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/gazas-economy-how-hamas-stays-in-power

"د. مازن صلاح العجلة يحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة الجزائر، وهو باحث في الشؤون الاقتصادية، نشر مجموعة من الابحاث في مجلات علمية محكمة، والعديد من الكتب وأوراق العمل والأبحاث حول الاقتصاد الفلسطيني، محاضر غير متفرغ في الاقتصاد."

هذا البحث، مدعوم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ بتمويل مقدم من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية، ويمكن استخدام هذا البحث أو أجزاء منه مجاناً بشرط الاشارة للكتاب الأصلي كمرجعية. الآراء الواردة في هذا البحث هي من مسؤولية الباحث\ة ولا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

تعتبر مؤسسة روزا لوكسمبورغ واحدة من أكبر مؤسسات التعليم السياسي في جمهورية ألمانيا الفدرالية. تشكل مؤسسة روزا لوكسمبورغ منبراً للنقاش والتفكير النقدي حول البدائل السياسية، كذلك مركزاً للأبحاث للتنمية الاجتماعية التقدمية. وترتبط بشكل وثيق مع حزب اليسار الألماني (دي لينكه). وفي هذا السياق دعمت مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الأقليمي في فلسطين والأردن شركاء فلسطينيين منذ العام ٢٠٠٠، وعمدت إلى تأسيس مكتبها الإقليمي في رام الله العام ٢٠٠٨. حالياً يتولى المكتب التعاون مع شركاء في الضفة الغربية، القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، كذلك الأردن.